سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي

العنوان المرجعي للوثيقة: CGB-BCM-POL-01-v01

النسخة: 1.0

تصنيف الوثيقة: مقيّدة

المحتويات

1.0 مقدمة عن سياسة إدارة استمرارية الأعمال 07

2.0 أهداف سياسة إدارة استمرارية الأعمال 09

3.0 بيان سياسة إدارة استمرارية الأعمال 11

4.0 إطارنظام إدارة استمرارية الأعمال 13

5.0 مراحل تنفيذ نظام إدارة استمرارية الأعمال 15

5.1 التخطيط والتأسيس 16

5.2 التنفيذ والتشغيل 16

5.3 المراقبة والمراجعة 17

5.4 الصيانة والتحسين 18

6.0 تفاصيل بيانات السياسة 19

6.1 استراتيجية حوكمة برنامج استمرارية الأعمال 20

6.2 إطار حوكمة برنامج استمرارية الأعمال 20

6.3 تحليل الأثر على الأعمال وتقييم المخاطر المتعلقة باستمرارية الأعمال 21

6.4 إعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط التعافي لضمان استمرارية الأعمال 21

6.5 التدريب والتوعية 22

6.6 الاختبارات والتمارين 22

6.7 صيانة ومراقبة ومراجعة نظام إدارة استمرارية الأعمال 22

0.0

التعريفات

0.0 التعريفات

نظام إدارة استمرارية الأعمال (Business continuity management system (BCMS:

جزء من نظام الإدارة الشامل، يهدف إلى ترسيخ، وتنفيذ، وتشغيل، ومراقبة، ومراجعة، وصيانة، وتحسين برنامج استمرارية الأعمال.

تحليل الأثر على الأعمال (Business impact analysis (BIA:

هو عملية تحليل الإجراءات وتأثير انقطاعها على أعمال الجهة.

تقييم مخاطر التهديدات (Threat risk assessment (TRA:

الإجراء الشامل لتحديد، وتحليل، وتقييم، ومعالجة المخاطر المتعلقة باستمرارية الأعمال.

استرداد أنظمة تكنولوجيا المعلومات بعد الكوارث (IT disaster recovery (ITDR:

يرتكز التعافي من الكوارث على استرداد أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو التقنية المطلوبة ، والتي تدعم الإجراءات الأساسية في حالات الحوادث أو الكوارث.

الوظائف:

تشمل الوظائف أي إدارات أو أقسام أو وحدات ضمن نطاق نظام إدارة استمرارية الأعمال.

الحادث:

هو أي حدث غير مخطط له قد يشكّل تغييرًا جذريًا أو يتسبب بتعطيل الأعمال أو حالات طوارئ أو أزمات أو كوارث.

الإجراء:

مهمة أو مجموعة مهام تنفّذها المؤسسة لدعم خدمة واحدة أو أكثر.

سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي :

هي أداة حيوية تضمن مرونة الدولة والاستجابة للتحديات غير المتوقعة، من خلال هذه السياسة، تلتزم دولة قطر بالحفاظ على رفاهية مواطنها وحماية البنية التحتية المرتبطة بالخدمات والأنشطة الحرجة وصَون المصالح الوطنية.

0.0 التعريفات

الموارد:

كافة الأصول، والأشخاص، والمهارات، والمعلومات، والتقنيات، والمكاتب، واللوازم، والمعلومات (الإلكترونية وغير الإلكترونية) المتاحة للاستخدام من قبل المؤسسة، عند الحاجة، للعمل وتحقيق أهدافها.

زمن التعافي المستهدف (Recovery time objective (RTO:

المدة الزمنية التي تلي وقوع الحوادث والتي ينبغي أن يتم خلالها استئناف تقديم منتج أو خدمة حرجة، أو القيام بنشاط، أو استرداد الموارد.

نقطة الاسترداد المستهدفة (Recovery point objective (RPO:

النقطة التي يجب استعادة البيانات التقنية المستخدمة من قبل إحدى العمليات لتمكين النشاط من العمل عند الاستئناف. على سبيل المثال ، هي الفترة الزمنية التي يجب فيها استرداد الأنظمة والبيانات بعد حدوث أي انقطاع.

الفترة الزمنية القصوى المسموح بها للانقطاع (Maximum tolerable period of disruption (MTPD:

المدة القصوى المسموح بها للاضطراب تقديرًا للمدة التي تستغرق حتى تصبح التأثيرات المرتبطة بتعطل أنشطة الجهة غير مقبولة.

المستوى الأدنى المستهدف لاستمرارية الأعمال (Minimum business continuity objective(MBCO:

المستوى الأدنى المقبول من الخدمات التي تتيح للمؤسسة تحقيق أهدافها الرئيسية خلال فترة التعطيل.

تمرين المحاكاة النظرية (Tabletop):

هي جلسات نقاشية يجتمع خلالها أعضاء الفِرق لمناقشة أدوارهم خلال حالات الطوارئ واستجابتهم لحالات طوارئ معيّنة.

معلومات عن الوثيقة

الجدول الأول – معلومات عن الوثيقة

العنوان المرجعي للوثيقة	D6_BCM-Policy-v0.1
عنوان الوثيقة	سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي
تاريخ الإعداد	أكتوبر 2023
جهة الإعداد:	تُحدد لاحقًا
تاريخ التنفيذ/النشر	أكتوبر 2023
تصنيف الوثيقة	مقيّدة

ضبط نُسخ الوثيقة

الجدول الثاني- ضبط نُسخ الوثيقة

النسخة	1.0
الجهة المؤتمنة على الوثيقة	

تاريخ نسخ الوثيقة

الجدول الثالث – تاريخ الوثيقة

رقم النسخة	تاريخ النشر	الكاتب	المالك
1.0	مارس 2024		

تاريخ مراجعات الوثيقة

الجدول الرابع - تاريخ مراجعات الوثيقة

التاريخ	رقم النسخة	تاريخ التعديلات

ملاحظة لأصحاب المصلحة:

إذا اطلعت على نسخة إلكترونية من أي وثيقة (سياسة/إجراء/نموذج) وقمت بطباعتها، يُرجى منك تدوين اسمك على الغلاف الخارجي (لأغراض ضبط الوثيقة).

إذا تلقّيت نسخة ورقية من أي وثيقة (سياسة/إجراء/نموذج)، يُرجى منك تدوين اسمك على الغلاف الخارجي (لأغراض ضبط الوثيقة).

هذه الوثيقة إرشادية وليست إلزامية للجهات الحكومية

1.0

مقدمة

1.0 مقدمة

في ظل وجود الكثير من الأحداث والمتغيرات المفاجأة- على الساحة، أصبحت قدرة الدول على الثبات أمام تلك المتغيرات وما تؤول إليه من صعوبات أو تحديات بالغ الأهمية للحفاظ على صمود مجتمعاتها ومرونتها. و"سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي"، المشار إليها هنا بـ"السياسة"، هي وثيقة أساسية تعبّر عن التزام دولة قطر بضمان مواصلة تقديم الخدمات الحكومية الحرجة وتوفير البنية التحتية بدون انقطاع في أوقات الأزمات أو الكوارث.

وإذ ترسم رؤية قطر الوطنية 2030 الأهداف الطويلة الأمد للدولة وتقدم إطارًا لإعداد الخطط الوطنية لبلوغها، حيث تلتزم كافة الوزارات والهيئات الحكومية بضمان تقديم الخدمات الأساسية بشكل متّسق لكافة أصحاب المصلحة المعنين مما يعطيهم الثقة في القدرة على استمرارية الحصول على الخدمات الحرجة عند حدوث أي انقطاع / اضطراب، يشمل أصحاب المصلحة المعنين ما يلي من الأطراف على سبيل المثال لا الحصر؛ الجهات الحكومية، والمواطنين، والمقيمين. غير أنّ ذلك يقترن بإنشاء نظام مستدام لإدارة استمرارية الأعمال (BCMS) على مستوى الدولة ككل وفقًا لأفضل الممارسات الدولية كالمعيار الدولي لنظام إدارة استمرارية الأعمال آيزو 22301:2019 ودليل "توجيهات الممارسات الجيدة" الصادر عن معهد استمرارية الأعمال. هذا النظام مصمّم لضمان مواصلة تقديم الخدمات الحرجة، وفي الوقت نفسه الحد من أثر الأحداث ذات التداعيات السلبية على الأشخاص والبنية التحتية والاقتصاد.

سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي والتوجيهات الوطنية لإدارة استمرارية الأعمال هي نهج استباقي واستراتيجي لضمان قدرة دولة قطر على الصمود أمام العديد من التحديات أو الاضطرابات والتعافي من تداعياتها. يقوم هذا النهج على تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية لبناء المرونة وحماية الخدمات الحرجة، والحدّ من أثر الأحداث السلبية المحتملة على الدولة. تضطلع متطلبات الأعمال الوطنية بدور أساسي في رسم ملامح بيئة العمل في الدولة، وتؤثر على سلوك الوزارات والجهات الحكومية وممارساتها، وتسهم في رفع مستوى الرفاهية بشكل عام للمجتمع. وهذه السياسة هي وثيقة استراتيجية تمّ تطويرها على أعلى المستويات الحكومية لتوجيه جهود إدارة استمرارية الأعمال وإدراجها في إطار رسمي على مستوى القطاع الحكومي.

تهدف هذه السياسة إلى توفير إطار استراتيجي يحدد المبادئ والأهداف والتوجيهات الضرورية لضمان الاستجابة للأحداث الطارئة، واستئناف العمل، والتعافي، واستعادة الخدمات الحكومية والبنية التحتية الحرجة خلال تلك الأحداث أو بعدها. وبالتالي، الحد من آثارها السلبية المحتملة على الصعيد المالي والتشغيلي والتنظيمي. تحدد هذه السياسة الغايات والالتزامات الشاملة للجهات الحكومية والهيئات ذات الصلة فيما يتعلق باستمرارية الأعمال والمرونة. وينقسم الهدف الأساسي من إعداد سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي إلى عدّة تشعبات موضّحة في القسم التالي الذي يستعرض أهم أهداف السياسة.

سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي هي أداة حيوية تضمن مرونة الدولة والاستجابة للتحديات غير المتوقعة. من خلال هذه السياسة، تلتزم دولة قطر بالحفاظ على رفاهية مواطنيها وحماية البنية التحتية المرتبطة بالخدمات والأنشطة الحرجة وصَون المصالح الوطنية.

وتُثبت الجهات الحكومية التزامها الراسخ بمبادئ الاستمرارية والصمود والأمن لضمان مستقبل أكثر إشراقًا وأمنًا لجميع المواطنين.

ينطبق نطاق هذه السياسة على الجهات الحكومية وموظفيها.

2.0

أهداف سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي

2.0 أهداف سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي

تهدف إدارة استمرارية الأعمال إلى الحد من أثر التغيرات الجذرية على المنشآت وعملياتها ، وتمكين الجهات الحكومية من مواصلة تأدية وظائف الأعمال المهمة في حالات الكوارث.

صُممت هذه السياسة لاستعادة الخدمات الحكومية الأساسية التي يجب أن تستمر في حالات الطوارئ وتوفير متطلبات تلك الأعمال أو الخدمات، لضمان مواصلة تقديم الوظائف والخدمات الحكومية الضرورية، واستمرار عمل الأصول والبنية التحتية والموارد البشرية الأساسية في حال تعطل الخدمات بما يؤثر على أصحاب المصلحة (المواطنون والمقيمون) في دولة قطر.

تلخص النقاط التالية أهم أهداف إطار نظام إدارة استمرارية الأعمال إلى:

ضمان مرونة الحكومة:

تعزيز مرونة الجهات الحكومية من خلال ترسيخ خطط لضمان استمرارية الأعمال، واستراتيجيات الاستجابة، وآليات للتنسيق في الوقت المناسب للحد من أثر الكوارث والحؤول دون تكرّرها.

تهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى تعزيز مرونة دولة قطر، وتضمن إمكانية مواصلة تقديم الوظائف الحكومية المهمة والخدمات الأساسية وتوفير البنية التحتية الحيوية خلال مختلف أنواع أحداث الانقطاع المختلفة و ما بعدها، بما يشمل الكوارث الطبيعية، والجوائح، والهجمات السيبرانية، وحالات الطوارئ الأخرى.

تعزيز الثقة العامة:

الحفاظ على الثقة العامة بالحكومة من خلال التواصل الشفاف وبذل الجهود الفعالة في سبيل إدارة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث. كما تعزز استمرارية الأعمال التعاون والتنسيق بين الجهات وأصحاب المصلحة ، وهو تعاون ضروري لنجاح تنفيذ تدابير تحسين المرونة ومشاركة الموارد خلال الأزمات.

الالتزام بالمعايير:

الامتثال لأفضل الممارسات والمعايير الدولية لأنظمة إدارة استمرارية الأعمال. حيث تقدّم السياسة إطارًا قانونيًا وتنظيميًا لتطوير وتنفيذ معايير، ومتطلبات، وممارسات سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي .

توفير الموارد:

تسلط الضوء على الالتزام بتخصيص الموارد الضرورية بما يشمل الموارد المالية والكوادر البشرية والتكنولوجيا والمعدات لدعم نظام إدارة استمرارية الأعمال، بما يضمن توفر الموارد المطلوبة لبناء المرونة.

توفير المواقع البديلة:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد احتياجات الأعمال المصنفة كحرجة وعلى رأسها المواقع البديلة لضمان قدرة الجهات الحكومية على استمرارية الأعمال حال حدوث أي انقطاع أو اضطراب أو كوارث عامة.

3.0

بيان سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي

3.0 بيان سياسة إدارة استمرارية الأعمال للقطاع الحكومي

إدراكًا من حكومة دولة قطر لحجم المسؤولية المتوجّبة على عاتقها بحماية المواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين وسلامتهم، ستضمن الحكومة استمرارية الأعمال الحكومية الأساسية والخدمات الأساسية، مع الامتثال في الوقت نفسه للموجبات القانونية والتنظيمية من خلال توطيد وصيانة نظام قوي وشامل لإدارة استمرارية الأعمال في أوقات الأزمات والطوارئ والكوارث، وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي لنظام إدارة استمرارية الأعمال ISO22301:2019 والدليل الإرشادي لنظام إدارة استمرارية الأعمال الخاص بالقطاع الحكومي

(العنوان المرجعي للوثيقة: CGB-BCM-GUI-v1).

4.0

إطار نظام إدارة استمرارية الأعمال

4.0 إطار نظام إدارة استمرارية الأعمال

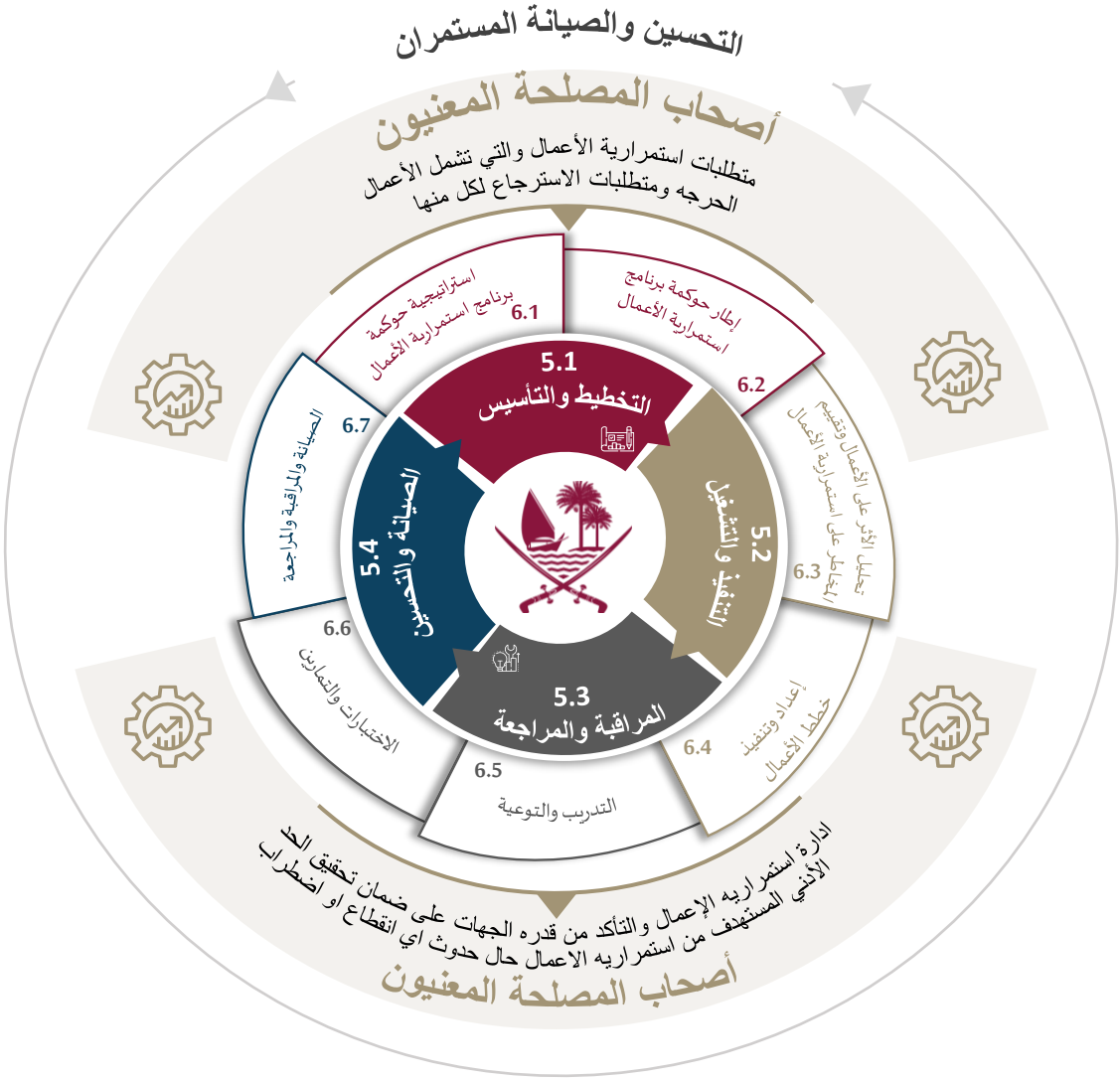

مبادئ الإطار	الوصف
التخطيط والتأسيس	إنشاء سياسة استمرارية الأعمال، والأهداف، والضوابط، والعمليات، والإجراءات لتوجيه جهود ضمان استمرارية الأعمال وتحقيق المواءمة مع السياسات والأهداف الأخرى .
التنفيذ والتشغيل	تنفيذ سياسة استمرارية الأعمال، والضوابط، والعمليات، والإجراءات التي تمّ تأسيسها في مرحلة التخطيط.
المراقبة والمراجعة	ضمان فعالية نظام إدارة استمرارية الأعمال وتحسينه باستمرار لتعزيز مرونته وكفاءته وقدرته على الاستجابة.
الصيانة والتحسين	الإجراء المستمر لإدارة وتعزيز وتحسين كافة مكوّنات النظام من خلال اتخاذ التدابير التصحيحية في ضوء مراجعة النظام وإعادة تقويمه من حيث الفعالية والمرونة.

5.0

مراحل تنفيذ نظام إدارة استمرارية الأعمال

5.0 مراحل تنفيذ نظام إدارة استمرارية الأعمال

5.1 التخطيط والتأسيس

- يوصى أن تحدد الجهات الحكومية المشكلات الخارجية والداخلية التي قد تعيق تحقيق الغرض وتؤثر على القدرة على تنفيذ وظائف نظام إدارة استمرارية الأعمال.
- يوصى أن تحدد الجهات الحكومية تداخل الأعمال مع الأطراف المعنية، مع تحديد احتياجات ومتطلبات تلك الجهات .
- يوصى أن تضمن الجهات الحكومية إنشاء إطار نظام إدارة استمرارية الأعمال وتوفير ما يكفي من الموارد المالية والتنظيمية والفنية والبيئية لاستيفاء المتطلبات الخاصة لاستمرارية الأعمال، ومن أهم تلك الموارد الممكن التقني المتعلق بالأنظمة والتطبيقات المستخدمة والمواقع البديلة.
- يوصى أن يتم تطوير الإطار بالاستناد إلى المعايير الدولية القابلة للتطبيق والممارسات الجيدة المقبولة وتحقيق مواءمته مع متطلبات استمرارية الأعمال.
- يوصى أن تأخذ الجهات الحكومية المبادرة وتُظهر التزامها بتأسيس النظام.
- يوصى أن تقوم الجهات الحكومية بتوزيع المسؤوليات والصلاحيات على الفِرق أو الأفراد المعنيين لتنفيذ برنامج النظام .
- يوصى أن تتولى الجهات الحكومية مسؤولية ضمان تطوير وصيانة وتحديث إطار نظام إدارة استمرارية الأعمال، وتسهيل تنفيذ هذا الإطار في كافة الإدارات المعنية.

5.2 التنفيذ والتشغيل

- يوصى أن تُجري الجهات الحكومية تحليلًا للأثر على الأعمال (BIA) لتحديد الإجراءات / الخدمات والوظائف الحرجة، وأولويات التعافي، والاعتماديات، وزمن التعافي المستهدف (RTO)، والفترة الزمنية القصوى المسموح بها للانقطاع (MTPD)، ونقاط الاسترداد المستهدفة (RPO) للخدمات، وإجراءات الأعمال، وأنظمة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحرجة المطلوب استرجعها في هذه الظروف.
- يوصى أن تحدد الجهات الحكومية التهديدات التي قد تتسبب بانقطاع إجراءات/خدمات الأعمال المهمة (مثلًا، تعطل المعدات، وخروج المباني الرئيسية عن الخدمة، واندلاع الحرائق، وما إلى ذلك) وتتخذ التدابير المناسبة لتخفيف المخاطر على الاستمرارية المرتبطة بهذه التهديدات المحددة.
- يوصى أن تطوّر الجهات الحكومية استراتيجيات مناسبة لنظام إدارة استمرارية الأعمال وخططًا لاستمرارية الأعمال بالتوافق مع نتائج تحليل الأثر على الأعمال، مع مراعاة متطلبات استرداد الإجراءات والخدمات الحرجة لضمان التعافي بالشكل المناسب في أوقات الأزمات.
- يوصى باختيار مواقع بديلة مناسبة للتعافي بحسب طبيعة وكثافة الضرر الناتج على الكارثة مع الأخذ بالاعتبار حجم الأنشطة والخدمات المصنفة كحرجة لدى الجهة الحكومية واعتمادية كل منها على المبنى .

5.0 مراحل تنفيذ نظام إدارة استمرارية الأعمال

- يوصى أن يتم وضع وتوثيق خطة لاسترداد أنظمة تكنولوجيا المعلومات بعد الكوارث (وهي خطة فرعية ضمن نظام إدارة استمرارية الأعمال) تتألف من مراحل متسلسلة توجّه استرداد تطبيقات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات ونقلها إلى موقع التعافي من الكوارث التقنية.
- يوصى بإعداد برامج لاختبار النظام تجمع مختلف تقنيات الاختبار كالمحاكاة النظرية أو المكتبية (tabletop)، واختبار استرداد أنظمة تكنولوجيا المعلومات، واختبار الاسترداد إلى الموقع البديل، والاختبار الدوري لخطط استمرارية الأعمال.
- يوصى أن تُجري الجهات الحكومية جلسات توعية دورية لموظفيها بهدف تعزيز ثقافة استمرارية الأعمال والتذكير بأهمية إجراء تمارين المحاكاة المستمرة على استمرارية الأعمال.

5.3 المراقبة والمراجعة

- لمراقبة فعالية نظام إدارة استمرارية الأعمال، يوصى:
  - إجراء المراجعات الإدارية وعقد الاجتماعات الدورية للجنة التوجيهية لإدارة استمرارية الأعمال في كل من الجهات الحكومية بهدف مراجعة مُخرجات برنامج إدارة استمرارية الأعمال على المستوى الاستراتيجي واتخاذ الإجراءات الضرورية وفقا لذلك.
  - إجراء التدقيق الداخلي لبرنامج إدارة استمرارية الأعمال مرة واحدة في السنة على الأقل.
  - إجراء تقييم لكفاءة نظام استمرارية الأعمال وقدرته على تحقيق أهدافه، يتم باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية الداخلية المحددة لبرنامج إدارة استمرارية الأعمال مرة سنويًا على الأقل.
- يوصى أن تقوم الجهات الحكومية بتوثيق وتتبع كافة حالات عدم التطابق والإجراءات التصحيحية ذات الصلة في إطار نظام إدارة استمرارية الأعمال باستخدام "متتبع الإجراءات التصحيحية والوقائية".
- يوصى أن تقوم الجهات الحكومية بمراقبة ومراجعة فعالية وكفاءة النظام، وبمراجعة مدى ملاءمة سياسة النظام وأهدافها ونطاقها، وتحدد الإجراءات الضرورية للتصحيح والتحسين وتعمل عليها.
- يوصى أن تقوم الجهات الحكومية بإجراء المراجعات الدورية (لمرة واحدة سنويًا على الأقل) وإدخال التحديثات على إطار نظام إدارة استمرارية الأعمال بناءً على المسببات التي تستدعي التغيير والتغييرات الهيكلية أو التنظيمية أو التكنولوجية في بيئة الأعمال.
- يوصى أن يكون برنامج إدارة استمرارية الأعمال متوائمًا مع متطلبات المعيار الدولي لنظام إدارة استمرارية الأعمال آيزو 22301:2019 والدليل الإرشادي لنظام إدارة استمرارية الأعمال لدولة قطر.

5.0 مراحل تنفيذ نظام إدارة استمرارية الأعمال

5.4 الصيانة والتحسين

- يوصى أن تحافظ الجهات الحكومية على فعالية نظام إدارة استمرارية الأعمال وتعمل على تحسينها من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية في ضوء نتائج مراقبة ومراجعة النظام.
- يوصى أن يتم تخطيط الإجراءات لتحسين أوجه عدم التطابق التي تتم ملاحظتها خلال التدقيقات الداخلية والخارجية والمراجعات الإدارية، والإجراءات المتخذة أثناء الحوادث وبعدها، ومراجعات التقييم الذاتي، وتمارين المحاكاة اللاحقة على النظام.
- يوصى أن يتم توثيق الإجراءات التصحيحية لحالات عدم التطابق باستخدام "متتبع الإجراءات التصحيحية والوقائية" (CAPA) في حال:
  - أظهرت تدقيقات الأطراف الخارجية وجود أوجه عدم تطابق؛
  - استخلاص الدروس المستفادة من أي حادث؛
  - إجراء تمارين المحاكاة المخططة في إطار النظام؛
  - أظهرت التدقيقات الداخلية والخارجية وجود أوجه عدم تطابق؛
  - المراجعة الإدارية اللاحقة لنظام إدارة استمرارية الأعمال.
- يوصى أن يتم تخصيص التكاليف المرتبطة بالنظام بناءً على إدارة المخاطر واعتمادها من قبل الجهة الحكومية

6.0

تفاصيل بيانات السياسة

6.0 تفاصيل بيانات السياسة

تشكّل التفاصيل التالية جزءًا لا يتجزأ من البند الثالث (بيان السياسة) ويوصى بمراجعتها للاطلاع على أي تفاصيل ذات صلة.

بيانات السياسة:

6.1 استراتيجية حوكمة برنامج استمرارية الأعمال

- يوصى أن تحدد الجهة الحكومية الإدارة المعنية باستمرارية الأعمال وتضع استراتيجيتها وأهدافها بالتوافق مع الاستراتيجية العامة للجهة.
- يوصى أن تقوم الإدارة المختصة باستمرارية الأعمال في الجهة الحكومية بتطوير سياسة إدارة استمرارية الأعمال، والتي يجب أن تحدد أهداف ونطاق برنامج إدارة استمرارية الأعمال. ويوصى أن تنال السياسة موافقة الإدارة العليا وتُعمَّم على كافة موظّفي الجهة.
- يوصى أن تُعد الجهة الحكومية وثيقةً تفصيلية تحدد الإجراءات ومخططات سير الإجراءات لكافة أنشطة إدارة استمرارية الأعمال كما تفصّل الأدوار والمسؤوليات.

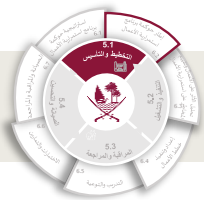

6.2 إطار حوكمة برنامج استمرارية الأعمال

- يوصى أن تُعد الجهة الحكومية وثيقة إطار حوكمة إدارة استمرارية الأعمال تحدد نطاق الدعم الإداري والقيادي المطلوب لبرنامج استمرارية الأعمال.
- يوصى أن يحدد إطار برنامج استمرارية الأعمال الدائرة المسؤولة عن إدارة وتنفيذ البرنامج بالإضافة إلى أدوارها ومسؤولياتها.
- يوصى أن تُشكل الجهة الحكومية لجنة توجيهية لإدارة استمرارية الأعمال لمراجعة تنفيذ البرنامج واتخاذ القرارات الاستراتيجية الضرورية.
- يوصى أن تحدد الجهة الحكومية منسّقي استمرارية الأعمال من كل دائرة ليعملوا بمثابة نقاط اتصال بين دوائرهم وإدارة استمرارية الأعمال.
- يوصى أن تخصص الجهة الحكومية الميزانية والموارد الكافية لوضع، وتنفيذ، ومراقبة، ومراجعة، وصيانة، وتحسين برنامج إدارة استمرارية الأعمال.
- يوصى أن تضمن الجهة الحكومية وضع أهداف استمرارية الأعمال وتعريف أصحاب المصلحة المعنيين بأهميتها.

6.0 تفاصيل بيانات السياسة

6.3 تحليل الأثر وتقييم المخاطر المتعلقة باستمرارية الأعمال

- يوصى أن توثّق الجهة الحكومية منهجية لتحليل أثر انقطاع الأحداث على عملياتها أو خدماتها أو أنشطتها المهمة.
- يوصى أن تُجري الجهة الحكومية تحليلًا للأثر على الأعمال لتحديد الأعمال، والخدمات، والأنظمة الحرجة، وزمن التعافي المستهدف للخدمات والعمليات، والفترة الزمنية القصوى المسموح بها للانقطاع، ونقاط الاسترداد المستهدفة للأنظمة والمكّنات الحرجة التي تدعم الإجراءات المهمة (التكنولوجيا، والأشخاص، والاعتماديات الداخلية، والأطراف الخارجية، وغيرها)
- يوصى أن تُعدّ الجهة الحكومية منهجية لتحديد وتحليل وتقييم المخاطر المحتملة على استمرارية الأعمال.
- يوصى أن تصنّف الجهة الحكومية عملياتها بين "مهمة جدًا" و"أقل أهمية" بناءً على نتائج تحليل الأثر على الأعمال وتقييم المخاطر على استمرارية الأعمال.
- يوصى أن تُجري الجهة الحكومية مراجعةً لنتائج تحليل الأثر على الأعمال وتقييم المخاطر على استمرارية الأعمال سنويًا أو في حال حدوث تغيير جوهري في الهيكل التنظيمي أو تعديل أو إضافة عمليات أو خدمات جديدة.

6.4 إعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط التعافي لضمان استمرارية الأعمال

- يوصى أن تحدد الجهة الحكومية استراتيجيات التعافي بالاستناد إلى نتائج تحليل الأثر على الأعمال وتقييم المخاطر على استمرارية الأعمال للحد من أثر المخاطر المتوقعة قبل حدوث التعطيل وخلاله وبعده.
- يوصى أن تجري الجهة الحكومية تقييماً لأهمية المورّدين وتضمن أن تشتمل العقود المبرمة معهم على شروط وبنود متعلقة باستمرارية الأعمال.
- يوصى أن تقوم الجهة الحكومية بإعداد وتوثيق خطط الحفاظ على استمرارية الأعمال وخطة التعافي من الكوارث التقنية (ITDR) وخطة إدارة الأزمات، لتنفيذ استراتيجيات استمرارية الأعمال التي ستحافظ على استمرارية عملياتها الحرجة ذات الأولوية بمستويات محددة مسبقًا خلال أوقات الانقطاع.
- يوصى أن تجري الجهة الحكومية مراجعة لخطط إدارة استمرارية الأعمال سنويًا أو عند حدوث تغيير جوهري.

6.0 تفاصيل بيانات السياسة

6.5 التدريب والتوعية

- يوصى أن تضع الجهة الحكومية برنامجًا داخليًا لتوعية موظفيها وتدريبهم على برنامج استمرارية الأعمال.
- يوصى أن يشارك موظفو الجهة الحكومية في جلسات التوعية العامة والتوعية الخاصة بالبرامج وفي ورش العمل التدريبية.

6.6 الاختبارات والتمارين

- يوصى أن تُعدّ الجهة الحكومية خطةً تتضمن جدولًا زمنيًا لاختبار برنامج استمرارية الأعمال وتحدد سيناريوهات الاختبارات ووتيرة إجرائها وفقًا لأولويات الخطة.
- يوصى أن تُجري الجهة الحكومية الاختبارات وتمارين المحاكاة وفقًا للجدول الزمني المحدد لاختبار برنامج استمرارية الأعمال لضمان قدرة خطط استمرارية الأعمال على تحقيق أهدافها.

ملاحظة: يتم الإشارة إلى الاختبارات الداخلية في الجهة والخارجية مع الأطراف المعنية في" الدليل الارشادي لاستمرارية الأعمال للقطاع الحكومي"

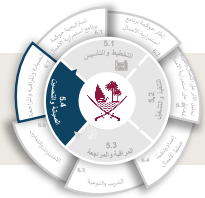

6.7 صيانة ومر اقبة ومراجعة نظام إدارة استمرارية الأعمال

- يوصى أن تضمن الجهة الحكومية إجراء تدقيق داخلي لبرنامج استمرارية الأعمال سنويًا أو بناءً على خطة التدقيق الداخلي المعمول بها لدى الجهة.
- يوصى أن يُجري قسم إدارة استمرارية الأعمال في الجهة الحكومية تقويمًا ذاتيًا سنويًا لضمان تماشي برنامج استمرارية الأعمال مع المتطلبات والمعايير الدولية والدليل الإرشادي لإدارة استمرارية الأعمال.
- يوصى أن تكون الإدارة العليا هي المسؤولة عن إدارة استمرارية الأعمال في الجهة الحكومية. ويكون أحد أهم مهام الإدارة, مراجعة إدارية للبرنامج مرّتين في السنة على الأقل لضمان تحقيق الأهداف وفعالية أنشطة برنامج استمرارية الأعمال.
- يوصى أن تحدد الجهة الحكومية مؤشرات الأداء الرئيسية لبرنامج استمرارية الأعمال وتجري تقييمًا سنويًا لها.
- يوصى إبلاغ الإدارة العليا واللجنة التوجيهية لاستمرارية الأعمال دوريًا بالتقدّم المحرز في إدارة استمرارية الأعمال في ضوء مؤشرات الأداء الرئيسية.
- يوصى أن تتخذ الجهة الحكومية الإجراءات التصحيحية المناسبة في مجالات التحسين المحددة في التمارين والتدقيق الداخلي والمراجعات السنوية لبرنامج استمرارية الأعمال.
- يوصى إبلاغ اللجنة التوجيهية العليا لإدارة استمرارية الأعمال سنويًا بنتائج الاختبارات وبتحديثات خطة استمرارية الأعمال، إن وُجدت.

النسخة الأولى

عام 2024